أن حمار الوحش أو غيرهم من أنواع الصيد يركب ويقصد الأماكن العالية ذات الرمل الحسن
إذا أثار الصائد بريحه وركن العبار من ليلة الأمل الخوف وما عطف عليه والثاني منصوب
في نصب مخافة وزمل والسهل ومعوم باب التنزع بل الأول مجرد كثير والثاني مضاد على هذا
أنسوا والثالث معروف بلا قليل والله أعلم

المفعول فيه وهو المسمى ظرفا

ما ضمن من معنى في نصب المفعول له المصدرية وكان المصدر بمعنى الحرف ومن تقرر أنه لا بد
للحرف من زمان ومكان يقع فيهما ذلك أي ظرف من الزمان والمكان عقبه قوله وهو متعلق
بالمفعول ليس مراده أن فيه هو الثاني على العامل الثاني كما ضمن يعود على الفعل الذي الحرف المأخوذ
من معنى المفعول والتعريف هذا باب الشيء أي يفعل الفعل فيه أي يفعل الحرف فيه فقول الحدث
زيد أعني أو يوم الجمعة الفعل هو الضرب وقع في مكان الحاكم أو في يوم الجمعة وقوله
أن هذا النوع هو أعلم ما البصريين وسماه الكسائي والكوفيون صفات وسماه الفراء محلا ومن
اصطلاح وما مناسبة فيه تمام الظرف لغة الوعاء ومنه قول المختص والمراد وعاء والشارح الناظم
الى تعريفه اصطلاحا الظرف وقت أو مكان ضمنا في قوله بعد إسقاط الخافض في
بالأصل دخلتا في الدار مجرد الخافض وانتصابه على المفعول به كما يحذف الجار ويتصب
المجرور كقوله تمرون الديار الا على بالديار وقوله في الاحتياج للإقرار الظاهر أن يكون
زيادة تدل على القول الثاني حسنوا الخروج اسم المكان المختص بقوله حتى بدون أمثال ثم بعد هذا
لأنه ليس على معنى في وأما على القول الثالث فيكون مضمرا الا أنه يخرج به اسم المكان المذكور
مع أن المقصود بقوله في الحرف وقوله لأنه إذا كان ظرفا في هذا راجع للقول الثالث وقوله
وإن كان مفعولا في هذا راجع للقول الثاني فكلامه من باب اللف والنشر المعكوس وقوله
خلافا للشارح في حاصل ما للشيخ أنه اعترض زيادة والركي بالمراد ووجهين أحدهما أنه قصر
على القول الثالث عند كم وقد علمت وجه القصر وسنو على القول الثاني والأول عند كم أما على
الثاني فظاهر وأما على الأول فلأن اسم المكان المختص خارج بقوله فيما مضى في أن المفعول
به الحقيقي ليس على تقدير حرف أصلا فيما جرى مجرى الكاسي المكان ضمنا يكون مثله وإنما هو
كم بما حاصله أن اعترضه من غير الوجه الذي قصر عليه وذكر أن الناظم ذهب في اسم المكان

المختص

١٠٨

المختص على القول الأول مغير إذ المراد محتاج إليه إخراجه وما اعترض به ولكن بأن ما
جرى مجرى المفعول به ينزل منزلة المفعول به فلا يقدر معه في فيما يكون خارجا بقوله
في ثم في ربع بأن ما اعترض به ملم لبعضه ومنافيه وكونه متضمنا معنى حرف كما مثلكم
معنوي فالجهة منفكة لعدم تواردهما على محل واحد فلت رد ما جرى به في غير واحد
بأنه إذا لم يكن التوسع باعتبار المعنى بأن يقع بعد سقوط في على معنى وقوع الفعل فيه لا
على أنه كان منصوبا في على الظرفية لبقاء حقيقة الظرف عليه وكان القول الأول غير
الثالث وكأن زيادة بالمراد من ثم أيضا بعيد ثم فيكون غسل حد بدون الوجه الثاني وقد
اعترض بعد أن هذا الغير معسر لأن كثيرا مما أتوا على ظرفيته لا يطرد نصبه بجميع الأفعال
على معنى في فإن المقادير كالفرسخ والبريد لا ينتصب إلا بالأفعال الدالة على السير إذ لا
يقال ملست ولا صليت فرسخا وأي صيغ من المصدر لا ينتصب فيما سوى العامل المجتمع معه
في المادة فيلزم بهذا الحد اعتراض أيضا وأن قول كم بأن المراد صنو معسر وهنا اعتراضات
على كم وأجوبة مذكورة في حواشي التوضيح للوالد وقوله في زمان مثال الأعلى غالب
النسخ بالفاء بعد الميم والأولى ما في بعض النسخ عوض عن بدون الفاء لأجل اللام يقع بعد من أو
الفاء على أنهما قليل ومع ما ذكر عليه شاذ وحمل كم على القليل الثاني وحمله على المشهور
وقوله على إسقاط من أي حسن فلم لأن الظرف لا يقال فيه منصوب على إسقاط حرف
الجر ويوضح مثال الناظم جواز تقديم الظرف على عامله لما يلزم منه جواز في أعامل واحد
في ظرف قبل واعترض من كلم في بأنه يقتضي أن الظرف كلها مبنية لأن الاسم إذا تضمن
معنى الحرف يبنى ولا الأولى عبارة النحاة يقولهم على تقدير في وما يقال الحرف المقدر قد
يذكر وهنا لا يذكر فيلزم الحمل المتضمن يقال عليه أن المقدر من حيث أنه لا يذكر كما على
الفعل فإنهم يقولون أنه مقدر فيه مع أنه لا يجوز ذكره فإن نصبه بالواقع فيه من فعل
قول كم من فعل أو شبهه معناه اختار هذا لأن عبارته كم ما شمل الابتدائية لأنه يقال
بأنه نصب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه ولا بعبارته كم على ظاهرها لا:
تم لأن الواقع في كلامه هو الحرف وهو معنى من المعاني وقد نص على أنه لا ينصب باللفظ
وقوله إذا وقع خبرا الى مثال الخبر زيد عند الحوار أو الهلال بين السحاب وكان
قائلا ذلك قول كم ويوم جعل يوما من المبهم فيكون مراده مطلق الزمان مثل قوله تعالى

وثال الحال

و مثال الصفة مررت بطائر فوق غصن ومثال الخبر الذي عندك ومثال الحال